

التم فيه ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع ولا يجوز بيع
 الخنزير والخنزير ولا يجوز بيع دود القتر الامع القتر ولا الخيل
 الامع الكوارب. واهل الذمة في المياعة كالمسلمين الا في
 الحرم والحرة خاصة فان عقدهم على الخنزير كعقد المسلم على العصير
 وعقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة. والله اعلم.

كتاب الميراث

الصرف هو بيع اذا كان كل واحد من العوضين من جنس الاثما
 فان باع فضة بفضة او ذهباً بذهب لم يجز الا مشلاً بمثل وان
 اختلفا في الجودة والصياغ فلا بد من قبض العوضين قبل الافتراق
 فان باع الذهب بالفضة جاز المتفاضل ووجب المتعاقبان
 افتراقا في الصرف قبل قبض العوضين واحدهما بطل العقد
 ولا يجوز التصرف في من الصرف قبل قبضه ولا يجوز بيع الذهب
 بالفضة مجازفة. ومن باع سيفاً بمجلا بمائة درهم وطلبت
 خمسون فدفع من ثمنه خمسين جاز البيع وكان المقبوض
 من حصة الفضة وان لم يميز ذلك وكذلك ان بال خذاهم

الخنزير

الجنسين من ثمنه وان لم يتقاصبا حتى افتراقا بطل العقد في
 الجلية والسيف جميعاً ان كانت الجلية لا تخلص الابصر
 وان كانت تخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف وتطل في قد
 الجلية. ومن باع اناة فضة بفضة ثم افتراقا وقد قبض بعضه
 بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان الاثنا شركاً
 بينهما وان استحق بعض الاثنا كان المشتري بالخيار ان شاء
 اخذ الباقي بحصته وان شاء رده. وان باع قطعة نقرة فانها
 بعضها اخذ ما بقي حصته ولا خيار له ومن باع درهمين
 وديناراً بدينارين ودرهم جاز البيع وجعل كل واحد
 من الجنسين بالجنس الاخر. ومن باع احد عشر درهما بعشرة
 ودينار جاز البيع وكانت العشرة بمثلها والدينار درهم
 ويجوز بيع درهمين صحيحين ودرهم غلت بدرهم صحيح ودرهمين
 غلت واذا كان الغالب على الدرهم الفضة فهي درهم
 واذا كان الغالب على الدينار الذهب فهو ذهب
 ويعتبر فيما من تجرهما المتفاضل ما يعتد في الجياذ فانه